



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

إنجليزي

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب... ركيزة أساسية لنمو مدمج وتطلع للمستقبل

إعداد
علي أقبلي

هذه الورقة البحثية عبارة عن مساهمة أنجزها المشارك علي أقبلي في نهاية دورة " بناء القدرات في حوار السياسات" من ضمن برنامج "حوار المتوسط للحقوق والمساواة". تتناول هذه الورقة التحديات أمام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب باعتباره القادر على إقامة التوازن بين النجاح الاقتصادي، وبين مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. كما تطرح الورقة عدد من السياسات والقوانين والإجراءات المقترحة التي يمكن استعمالها لتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

علي أقبلي مسؤول مشاريع بالشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. عمل في عدة مشاريع تهم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب مع شركاء ومنظمات دولية كالوكالة البلجيكية للتنمية (Enabel)، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية (OIT). كما شارك في تنظيم مجموعة من التظاهرات الوطنية والدولية، كالملتقى الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مراكش (2017)، بالإضافة إلى زيارات تبادل الخبرات لفائدة بعثات من تونس والكونغو وفرنسا للتعريف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب. حاصل على ماستر في الاقتصاد وتسيير المنظمات الاجتماعية بجامعة ابن زهر، أكادير.

هذه المساهمة في إطار نشر برنامج حوار المتوسط لمساهمات أنجزها خمسة مشاركين في نهاية دورة "بناء القدرات حول حوار السياسات"، حول تجارب لحوارات سياسات، وتقييم فرص وقيود، وتحليل خرائط حالات حوار سياسات في بلدان في فضاء المتوسط، حول موضوعي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية والحكم المحلي.

*ملحوظة: هذه المساهمات لا تعبر بالضرورة عن رأي البرنامج، تعبر عن آراء المشاركين



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

الفهرس

3	مقدمة
3	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياق المغربي
4	المعيقات والوضع الراهن
5	التطلع إلى المستقبل: بناء بيئة داعمة
7	خلاصة



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY
مقدمة

لقد شكل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المغرب كما في غيره من دول العالم، أحد أهم التحديات الملحة أمام التنمية الاقتصادية. خاصة في ظل استمرار النسب المتدنية لنشاط الساكنة وانتشار الطابع غير المهيكل، مما أثر بشكل ملحوظ على نسب ومعدلات الهشاشة والتفاوتات المجالية، وهو أيضا ما أدى إلى تراجع المغرب على مستوى مؤشرات التنمية البشرية، باحتلاله الرتبة 127 من أصل 187 بلدا.

ومما تجدر الإشارة إليه ان التشخيص الاقتصادي والاجتماعي الذي كشفت وتكشف عنه بشكل متكرر، التقارير الوطنية والدولية¹، بشأن التفاوتات الطبقية والمجالية بالمغرب، وآثارها على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد ساهم في إطلاق صفارة الانذار بشكل مبكر، بغاية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، خاصة ما يتعلق بتقليل معدلات الفقر، والحد من التفاوتات، وتقليل نسب البطالة، وتجاوز الاشكالات المرتبطة بغياب العدالة المجالية بين المناطق الحضرية والقروية، وهو ما دفع الى الاهتمام بنماذج اقتصادية جديدة من شأنها المساهمة في إعطاء نفس جديد للنمو الاقتصادي، إلى جانب كل من القطاعين العام والخاص، حيث برز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كنموذج اقتصادي مؤهل بما يكفي لتعبئة وتوفير الموارد اللازمة للمساهمة في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، باعتباره نموذجا اقتصاديا متميزا، يزاوج بين حيوية الدينامية الاقتصادية، وروح المبادئ والقيم الانسانية للتنمية.

ومنه، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يساهم في تعزيز قيم ومبادئ التضامن، من خلال روح المشاركة الطوعية والمبادرة الشخصية، كما أنه يعمل على إقامة التوازن بين النجاح الاقتصادي من جهة، وبين مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. من جهة أخرى، مع إضفاء "البعد الإنساني" على العلاقات الاقتصادية.

ولا يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصادا تكميليا، ولا اقتصادا بديلا، بقدر ما هو اقتصاد مواز يشكل الدعامة الثالثة التي يرتكز عليها الاقتصاد المتوازن، إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص. إذ يتعلق الأمر باقتصاد يتوفر على ما يكفي من الإمكانيات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة الموارد المادية وغير المادية في تآزر تضامني كفيل بمواجهة متطلبات التنمية المدمجة المندمجة (محليا وجهويا ووطنيا) وعلى الحد من آثار الأزمات الاقتصادية المحتملة، كجائحة كورونا. كما يسمح النموذج الذي يرتكز عليه هذا الاقتصاد بضمان إقامة توازن على صعيد الاستثمارات، وعلى صعيد توطين رأس المال الجماعي.

ثم، إذن، سيطرب على هذا تحقيق نمو مدمج له القدرة على تعبئة مختلف الفاعلين والشركاء تعبئة واسعة من أجل إطلاق دينامية الابتكار الاجتماعي، وتطوير ريادات وطنية يمكنها المساهمة بشكل كبير في الناتج الداخلي الوطني الخام، والعمل فيما وراء الحدود، ولاسيما بالنسبة للشراكة التي تهم علاقات جنوب جنوب.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياق المغربي

تختلف تسميات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بلد إلى آخر، وحسب السياقات المختلفة أيضا. وإذا كان هذا الاقتصاد معروفا باسم "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"²، في المغرب وبعض الدول الاخرى كفرنسا، والنيبال ومالي

1 - "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، منشورات مركز تدريب منظمة العمل الدولية - "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب : من اجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية"، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ايدنأور
2 مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

وجنوب أفريقيا، ففي بلدان أخرى مثل كندا والكاميرون وكوريا الجنوبية، يقتصر اسمه فقط على "الاقتصاد الاجتماعي". أما في بعض بلدان أمريكا الجنوبية الاكوادور فيوصف هذا الاقتصاد باسم "الاقتصاد الشعبي"³.

ورغم عدم وجود اتفاق وإجماع حول التسمية، فإن المغرب اختار اسم "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، وهي التسمية التي نجدها عند غالبية الدول المجاورة والشركاء الأساسيين للمملكة⁴.

ورغم أن تسمية "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" حديثة العهد نسبيا في قاموس المغرب، إلى أن ممارسات التعااضد والتضامن والعمل الجماعي تعتبر متجذرة في التقاليد المغربية و ذات صلة بمفهوم "الجماعة"، والممارسات المرتبطة. وقد كان هذا العرف الاجتماعي حاسما في تربية الأفراد، وفي بناء هويتهم خارج حدود الفضاء الخاص بهم. وبالتالي، فإن عدم احترام هذه الممارسة يترتب عليه فقدان مكانة الفرد داخل الجماعة، بل يصل في بعض الأحيان إلى فقدان الهوية.

وعلى سبيل المثال، هذه بعض الممارسات الجماعية التي بصمت المجتمع المغربي قديما:

- التويذة: التي تمثل الصيغة الأكثر انتشارا من بين صيغ التعاون والتعااضد، وأكثرها شيوعا في عمليات الحرث والحصاد والجني، وحفر الآبار، وتهيئة المسالك وبناء المساكن. وتستند هذه الممارسة التضامنية على مبدأ التبادل وتقاسم الخدمات بين أفراد الجماعة.
- أكادير: وهي شكل من أشكال التخزين الجماعي للمواد الغذائية، ولا سيما ما يتعلق بالحبوب والفواكه الجافة. وهو يقوم على بناء أماكن ذات شكل تقليدي لحفظ المواد، يتناوب على مراقبتها أفراد الجماعة.
- الشرد: هي تقليد شائع في مجال التربية والتكوين، والتي تركز على الانخراط مع معلم القرآن الكريم (الفقيه) في إطار اتفاق جماعي يتضمن تعويض الفقيه على الخدمات التعليمية التي يقدمها من خلال التكفل به من مختلف الجوانب (التغذية، السكن...) وتمكينه من حصة من المنتج السنوي.

وبناء على ما سبق، فقد اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لهذا الاقتصاد: «يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا.

كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعاً وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء".

المعيقات والوضع الراهن

وعلى الرغم من التاريخ الطويل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، إلا أن هذا الاقتصاد لا يزال هشاً أمام الصدمات، وذلك ما أبانت عليه الأزمة الحالية لكوفيد 19.

وتكشف المعطيات الاحصائية عن تطور ملحوظ في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. يترجمها بشكل خاص تطور عدد التنظيمات الحاضنة والفاعلة في هذا الاقتصاد، حيث تعتبر 210.000 جمعية، و 27.262 تعاونية

³ L'économie populaire et solidaire en Equateur : vers la matérialisation du principe constitutionnel du bien-vivre ?", Revue internationale de l'économie sociale

⁴ "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج"، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغرب



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

ومنخرطوها اللذين بلغ عددهم 563.000 (أكثر من نصف المنخرطين نساء)، أهم الفاعلين في هذا النوع من الاقتصاد⁵. أما التعاضديات، فبلغ عددهم 52⁶ تعاضدية موزعة بين التعاضديات الصحية والتأمين وشركات الضمان. أما بالنسبة لباقي الفاعلين، خاصة المقاولات الاجتماعية، والتي تعيد استثمار أرباحها لأهداف اجتماعية فهي غائبة عن هذه المنظومة الاقتصادية بسبب عدم وجود قانون يوظفها لحد الساعة.

فرغم الاهتمام الخاص الذي أظهره المغرب للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الى ان هذا الاخير مساهمته تبقى ضعيفة جدا في خلق الثروات، اما بالنسبة للشغل فتبقى محدودة. حيث مازال نسيج الفاعلين الأساسيين يعاني من صعوبات يزيد من حدتها كثرة الفاعلين ومحيط ضعيف التحفيز. يتعلق الأمر بقلّة القدرات البشرية والتنظيمية، والنسبة العالية للاقتصاد غير المهيكّل، وبنيات تحتية إنتاجية ضعيفة الاستغلال بل في مستوى بسيط، وضعف تّمين المنتجات، إضافة إلى غياب القدرات على الإبداع والابتكار. كما يمثل الولوج إلى السوق عقبة رئيسية أمام منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى آليات التسويق والتوزيع التي غالبا ما تكون غير ناجعة وغير مبتكرة، وتقتصر بشكل أساسي على الأسواق والمعارض الخاصة. وأخيرا، يبقى الولوج إلى التمويل صعب المنال، بحيث تعتمد بالأساس على هيئات التمويل الاصغر وعلى الدعم العمومي والخاص.

كما يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنه اقتصاد موجه لضمان المعيش اليومي أكثر من كونه بديلا حقيقيا لخلق القيمة ومناصب الشغل، ويتم تكريس هذه الوضعية من خلال وجود برامج عمومية توفر دعما ماليا غير مشروط لفائدة مشاريع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودون أن تستجيب هذه الأخيرة لمنطق الاستدامة، وهو ما يؤدي إلى تنام كبير في عدد حاملي المشاريع نظرا لتوفر التمويل دون اعتماد مقاربة الاستدامة والجدوائية. وبالتالي، تبقى هذه المشاريع بصفة هيكلية تعتمد على تمويل ومساعدات تكون في غالبيتها عمومية.

أما فيما يخص الجانب القانوني والتنظيمي، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يخضع لحكامة وإطار قانوني مجزأ، مما ينتج عنه نوعا من ضعف التجانس والعزلة. حيث تتميز حكامة القطاع بتعدد المتدخلين من ضمنها العديد من الوزارات، خاصة وزارة السياحة والصناعة التقليدية، والجماعات الترابية، ومكتب تنمية التعاون الذي يرافق التعاونيات فقط.... فيما يخص الإطار القانوني والتنظيمي، فكل فاعل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يوظفه نص خاص دون وجود أي رابط حقيقي بين هذه النصوص.

التطلع إلى المستقبل: بناء بيئة داعمة

يمثل الوضع الحالي لجائحة كوفيد-19 فرصة لإقامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كركيزة ثالثة للتنمية، حيث تتضافر جهوده مع الدولة والقطاع الخاص. لقد أثار هذا الوضع الانتباه إلى أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القوي الذي يمكن أن يؤدي دورا وقائيا خلال الأزمات العالمية وصمام الامان بالنظر إلى تجذره المحلي وقدرته على مواجهة الصعوبات المالية القصيرة الأمد.

من ناحية أخرى، يمكن للدولة أن تعتمد، في مواجهة الضغط غير المسبوق على الميزانية والخدمات العمومية، على فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز عملها بضح نفس جديد يرتكز على الثقافة المقاولاتية والابتكار. ويتعين البناء المشترك لهذه الدينامية الجديدة مع الساكنة المحلية من أجل مراعاة احتياجاتهم الخاصة بصورة أفضل، وتعزيز الثقة، عبر تملك هذا الاقتصاد من طرف المواطنين، في المؤسسات والمجتمع. كما ينسجم بروز هذه الركيزة الثالثة أيضاً مع العقد الاجتماعي الجديد ويواكب إرادة المغرب في إرساء المجتمع المزدهر.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

⁵ "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج"، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي
⁶ التقرير العام للنموذج التنموي الجديد للملكة المغربية



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

- اعتماد قانون إطار خاص يمكن المغرب من الانخراط في الدينامية الدولية للاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ من شأن اعتماد إطار قانوني خاص، لا يستثني أي أحد من مكونات هذا الاقتصاد، أن تحدد هذا الأخير في جميع خصوصياته، ويجمع مختلف مكوناته في إطار مرجعي مشترك. كما سيستجيب لضرورة الاعتراف المتزايد به، وهو اعتراف يفضي الى اعتبار أكثر عدلا إزاء هذا الاقتصاد وإزاء الدور الذي يلعبه. ويتعلق الأمر، في النهاية بتمكين جميع الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني السلامة القانونية والتنظيمية لأنشطتهم. كما أنه من شأن هذا الإطار السماح بوضع آليات للحصول على التمويل وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- الاستثمار في رفع القدرات المهنية للفاعلين وذلك من أجل تعزيز استدامة النماذج الاقتصادية للمشاريع. سيشمل ذلك تكوين المسيرين والعاملين والمتطوعين على أفضل ممارسات التدبير، وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات التنظيمية وتحديث البنيات، وإرساء ثقافة وأساليب فعالة لتقييم الأثر. كما يتعلق الأمر بتشجيع الفاعلين على تحسين حكمتهم، والحفاظ على بنية مالية متوازنة، وتمويل كلي أو جزئي لأنشطتهم من خلال المداخل التي تولدها النماذج الاقتصادية المبتكرة التي يعتمدونها، وكذلك التحفيزات المركزة على المردودية في الأداء. من هذا المنظور، يجب إعادة توجيه الدعم العمومي إلى حد كبير نحو الدعم التقني والمواكبة بدلا من الدعم المباشر. ويمكن الاستفادة من نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في صيغتها الثالثة، من خلال جمعيات أو مؤسسات أخرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكون بمثابة رأس القاطرة التي سترافق الهيئات الصغيرة أو الهشة.
- من أجل المحافظة على الموروث الاجتماعي والثقافي المتجذر في الإطار الوطني، وجب إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منظومة التربية والتكوين، من خلال إدراج:
 - موضوعات على مستوى المقررات المدرسية وورشات تطبيقية في التعليم الابتدائي والثانوي، بهدف تحسيس وتوعية الأطفال بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وإمكانيات المشاركة في تسوية مختلف الإشكاليات الاجتماعية والبيئية.
 - دروس على مستوى التعليم العالي في إطار تكوينات متعددة؛
 - أطروحات و تدريب لها صلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما سيشجع على البحث والتطوير والابتكار. ومن شأن هذه التدابير أن تعمل على إنماء روح المبادرة والعمل التضامني، مما يشجع على بروز جيل جديد من المقاولين.
- ضمان الولوج إلى أنماط مختلفة من التمويل، حيث لا يمكن أن يعتمد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فقط على التمويلات والإعانات المقدمة من طرف الدولة، ولا على التمويلات التقليدية. كما ينبغي أن يشكل هذا التنوع في مصادر التمويل التنمية الاجتماعية نقطة تحول نحو منطق النتائج والأثر بدلا من منطق الوسائل. ويجب كذلك توسيع نطاق عمليات التمويل التشاركي (crowdfunding) في إطار مشروع القانون الإطار المزمع المصادقة عليه. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم تعزيز تطوير العمل الخيري من خلال وضع إطار تحفيزي لصالح المقاولات والأفراد الراغبين في تقديم هبة للمقاولات الاقتصادية الاجتماعي والتضامني المعتمدة، وذلك من خلال وضع نظام أساسي خاص بإنشاء مؤسسات في هذا الصدد، ومن خلال تنظيم تعبئة أفضل للزكاة ولأراضي الحبوس لفائدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY
خلاصة

تسعى هذه الورقة إلى المساهمة في تأكيد الدور الهام المتنامي الذي يلعبه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بناء مجتمع متوازن ومدمج، ويؤكد هذا المعطى كذلك قيم ومبادئ التضامن، التي يحرص هذا الاقتصاد على تعزيزها في إطار روح المساهمة الطوعية والمبادرة الشخصية، فضلا عن مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية التي يسعى هذا الاقتصاد الى إقامتها.

وقد شكلت الازمة الصحية الحالية حافزا كبيرا للنهوض بهذا الاقتصاد، ليس فقط باعتباره نموذجا او توجهها او خيارا اقتصاديا للدولة، عبر عنه تقرير النموذج التنموي الجديد للمملكة، بل ايضا باعتباره آلية وأداة أساسية ومهمة لمحاربة الفقر خلق الثروة . وبغية تعزيز دوره في المجتمع، يحتاج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أن يكون مدعوما بسياسة عمومية ملائمة، وتتطلب هذه العملية، المتعلقة بتطوير هذا الاقتصاد، وقتا طويلا، مما يعني أنه لا يمكن تحويله في ظرف وجيز، وبالتالي فهو يتطلب سياسة طويلة المدى. كما يجب على جميع المتدخلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أن ينخرطوا في سياسة موحدة، وان تعطى الاولوية للبعد المحلي والجهوي عن طريق إشراك المنتخبين والسلطات المحلية، وتمكينهم من أدوات القيادة ونظام معلوماتي فعال وموحد.

وتبقى جميع السياسات العمومية الموجهة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رهينة التفعيل والتنزيل على أرض الواقع و بتعبئة الموارد المالية الخاصة لها في إطار برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة الى الشركاء والمانحين الدوليين.